

جامعة قاصدي مرباح - ورقلة-  
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير  
قسم علوم التسيير



مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي  
الميدان : علوم اقتصادية و علوم التسيير و علوم تجارية  
الشعبة : علوم التسيير  
التخصص : تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة  
من إعداد الطالب : فوزي بن الشيخ  
بعنوان:

## مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في

### التخفيف من ظاهرة البطالة

"دراسة حالة الجزائر (2005-2013)"

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 2014/06/19.

أمام اللجنة المكونة من السادة:

الأستاذ/قوجيل محمد.....(جامعة قاصدي مرباح ورقلة) - رئيسا  
الأستاذ/بن مالك محمد حسان.....(جامعة قاصدي مرباح ورقلة) - مقرا  
الأستاذ/ميلودي عبد العزيز.....(جامعة قاصدي مرباح ورقلة) - مناقشا

السنة الجامعية : 2014/2013.

## الإهداء :

الحمد لله ، الحمد لله الذي بحمده تتم الصالحات .  
و الصلاة و السلام على سيدنا محمد صلى الله عليه و  
سلم .

أهدي هذا العمل المتواضع لأبي و أمي أطال الله في  
عمرهما.

و إلى إخوتي الأعزاء و إلى كل الأهل و الأقارب، و إلى  
أصدقائي الأعزاء بدري و الياس و عبد القادر  
و الهاشمي .

و إلى كل من دعمني لانجاز هذا العمل .

# شكر و تقدير :

أتقدم بجزيل الشكر للمولى عز و جل على توفيقه لي بانجاز

هذا العمل المتواضع .

كما أتقدم بالشكر إلى الأستاذ المشرف بن مالك محمد

حسان على توجيه و مسانده لي .

كما لا أنسى الشكر إلى جميع أساتذة قسم علوم التسيير

بجامعة قاصدي مرباح بورقلة .

## قائمة المحتويات

الصفحة	العنوان	الرقم
I	اهداء.	01
II	شكر و تقدير.	02
VI	الملخص.	03
أ	المقدمة	04
05	الفصل الأول: الدراسات النظرية و الأدبية.	05
07	المبحث الأول: مفاهيم عامة حول البطالة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.	06
15	المبحث الثاني: الدراسات السابقة.	07
20	الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية.	08
22	المبحث الأول: الطريقة و الأدوات المستخدمة.	09
28	المبحث الثاني: دور المؤسسات ص و م في خلق مناصب الشغل في الجزائر.	10
40	الخاتمة.	11
43	قائمة المراجع.	12
47	الفهرس.	13

## قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 2005-2013.	23
02	تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر خلال الفترة 2005-2013.	24
03	توفير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لمناصب الشغل في الجزائر خلال الفترة 2005-2012.	25
04	القطاعات الرئيسية التي تنشط فيها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب عدد العمال في الجزائر لسنة 2005.	26
05	القطاعات الرئيسية التي تنشط فيها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب عدد العمال في الجزائر لسنة 2013.	27

## قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 2005-2013.	23
02	تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر خلال الفترة 2005-2013.	24
03	توفير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لمناصب الشغل في الجزائر خلال الفترة 2005-2012.	25
04	القطاعات الرئيسية التي تنشط فيها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب عدد العمال في الجزائر لسنة 2005.	26
05	القطاعات الرئيسية التي تنشط فيها المؤسسات ص و م حسب عدد العمال في الجزائر لسنة 2013.	27

المُلخَص

## الملخص :

توضح الدراسة موضوع ظاهرة البطالة و دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في محاربتها، و لما لها قدرة على خلق مناصب شغل في ظل سعي الدولة الجزائرية لتقليص نسبة البطالة و تحقيق التنمية المستدامة و النمو الاقتصادي، و ذلك عن طريق دعم و تشجيع إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و بانتهاج جملة من الإجراءات و البرامج التي تهدف إلى الدعم الكامل لهذه المؤسسات، و تشجيع الشباب على انجاز مشاريع خاصة، و من المنطلق نجد أن للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة دور فعال في خلق مناصب شغل و هو موضوع إشكالية بحثنا و المتمثل في السؤال التالي :

**ما مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التخفيف من حدة البطالة في الجزائر ؟**

و من خلال الدراسة النظرية و التطبيقية لموضوع بحثنا توصلنا بأن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هي من المؤسسات المساهمة في القضاء على ظاهرة البطالة التي تؤثر سلبا على الاقتصاد و استقرار المجتمع، لذا نجد الحكومة الجزائرية تسعى جاهدة لتوفير السبل المختلفة و دعم و تشجيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لتمكين من خلال مرونتها و سرعتها على التأقلم مع المتغيرات من توفير مناصب شغل.

**الكلمات المفتاحية :** مؤسسات صغيرة و متوسطة، بطالة، مناصب شغل.

## Résumé :

L'étude décrit le phénomène du chômage et le rôle des PME dans le combat et leur capacité à créer des emplois dans l'Etat algérien a cherché à réduire le chômage et réaliser le développement durable et la croissance économique, en soutenant et en favorisant la création de petites et moyennes entreprises et un certain nombre d'actions et de programmes visant au support complet de ces institutions et encourager les jeunes à terminer les projets spéciaux et l'esprit du rôle des PME Efficace dans la création d'emplois et fait l'objet du problème que nous avons discuté, à savoir la question suivante :

**Quelle est la contribution des petites et moyennes entreprises afin d'atténuer le chômage en Algérie ?**

Et grâce à des études théoriques et pratiques de l'objet de nos recherches que nous avons trouvé que les petites et moyennes entreprises sont les institutions à contribuer à l'élimination du chômage, qui affectent négativement l'économie et la stabilité de la société, si le gouvernement s'efforce de fournir les différentes manières de soutenir et d'encourager les PME à être en mesure, grâce à leur flexibilité et de rapidité pour faire face à des variables pour fournir des emplois.

**Mots clés :** PME, chômage, emplois.

المقدمة

### توطئة:

تعتبر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هي المحرك الرئيسي للازدهار الاقتصادي و إحدى حلول تحقيق التنمية في دول العالم كما أنها تساهم في التنمية الاجتماعية و ذلك عن طريق خلق مناصب عمل، و أيضا تتوفر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على عدة خصائص و مميزات تساعدها على التأقلم في بيئة أو محيط معقد أو متغير، و تؤثر هي بذلك على متغيرات اقتصادية مثل إجمالي الناتج المحلي، العمالة، الاستثمار، و الصادرات، الاستهلاك، مع تحقيق العدالة الاجتماعية.

حيث تواجه معظم و مختلف الأنظمة الاقتصادية مشاكل كثيرة، تعيق سيرورة تقدمها و استقرارها، و منها الاقتصادية و الاجتماعية، حيث تعد مشكلة البطالة هاجس يؤرق معظم دول العالم بما فيها المتقدمة، و ذلك من آثار سلبية في مختلف مجالات الحياة ( الاجتماعية و السياسية و الاقتصادية ) الشيء الذي جعل مشكل البطالة محل اهتمام الحكومات التي سعت لبذل جهود من أجل توفير حلول مناسبة لخفض معدلات البطالة و التخفيف من تأثيرها.

فقد أولت الجزائر اهتمام كبير بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ذلك بانتهاجها و اعتمادها على هذه المؤسسات كخيار مناسب و حل مثالي لتحقيق أهداف جيدة تتمثل في الوصول إلى معدلات نمو ممتازة و تجاوز العقبات الاقتصادية و الاجتماعية بما فيها ظاهرة البطالة.

### 1 - طرح الإشكالية:

تواجهت الجزائر عدة صعوبات في مواجهة مشكلة البطالة، و هو المشكل الاقتصادي العويص، حيث يوجد هذا المشكل و قد سعت الجزائر في الفترة الممتدة (2000 - 2013) للوصول لحل مشكل هذه الظاهرة و ذلك بالاعتماد على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كحل مثالي و خلق مناصب شغل، و مما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

- ما مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التخفيف من حدة البطالة في الجزائر ؟

و من هذه الإشكالية نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ✓ هل تعتبر البطالة من أبرز المشاكل التي تواجهها الدول النامية؟
- ✓ كيف يمكن لخصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أن تعتبر حل مثالي للحد من البطالة؟
- ✓ ما هو واقع هذه المؤسسات في الجزائر و دورها في خلق مناصب شغل؟

### 2 - الفرضيات:

انطلاقا من الإشكالية و الأسئلة الفرعية يمكن اعتماد الفرضيات التالية:

- ✓ دور البرامج و الاجراءات من طرف الحكومة الجزائرية في مواجهة ظاهرة البطالة.
- ✓ خاصية تأقلم و مرونة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يجعلها حل مثالي للتقليل من البطالة.
- ✓ جهود الحكومة الجزائرية في دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة نظرا لأهميتها في خلق مناصب شغل.

### 3 - مبررات اختيار الموضوع:

لقد اخترنا هذا الموضوع لعدة أسباب منها:

- تفاقم ظاهرة البطالة في الجزائر و ما صاحبها من تغير سلبي في الأوضاع الاجتماعية.
- التعرف على الدور الفعال للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
- الأهمية التي اكتسبها موضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

### 4 - أهداف الدراسة و أهميتها:

#### 1 - الأهداف:

- توضيح دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في خلق مناصب شغل.
- تبيان واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.
- التعرف على الأسباب التي جعلت من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حل مثالي لتخفيض البطالة.
- إبراز أسباب البطالة في الجزائر.

#### 2 - الأهمية:

- إظهار مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية و مساهمتها في خلق مناصب عمل.
- تبين البرامج و الإجراءات الموضوعية من طرف الحكومة الجزائرية لتشجيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
- إظهار واقع البطالة في الجزائر و أثر الجهود في امتصاص البطالة.
- فعالية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في توفير مناصب شغل.

### 5 - حدود الدراسة:

و تتمثل في دراسة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر كحدود مكانية، و امتداد الدراسة خلال الفترة الممتدة من 2005 - 2013 كحدود زمنية و ذلك لتمييز الفترة بإظهار التغير الذي أحدثته المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على معدلات البطالة من خلال استحداث مناصب عمل.

### 6 - منهج البحث و الأدوات المستخدمة :

من اجل الوصول إلى هدف البحث و الإجابة عن التساؤلات المطروحة ضمن الإشكالية سيتم الاعتماد على منهج التحليل الإحصائي و المنهج الوصفي، و لتدعيم موضوع البحث سنعتمد على المراجع المتوفرة التي تتناول

موضوع البحث و المتمثلة في الكتب و الرسائل الجامعية و الملتقيات، و مواقع الانترنت بغية إثراء الموضوع، و اعتماد تحليل الجداول الإحصائية و الأشكال البيانية باستخدام برنامج EXCLE.

### 7 - هيكل البحث :

و لدراسة موضوع الإشكالية و التحقق من الفرضيات سيتم تقسيم البحث إلى فصلين:

الفصل الأول و يخص الجانب النظري و يحتوي على مبحثين عبارة عن مفهوم حول البطالة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و يتضمن التطرق إلى أساسيات كالتعريف و الأهمية الخصائص و الأهداف و الأسباب.....، أما المبحث الثاني عبارة عن عرض للدراسات السابقة التي تناولت موضوع البحث من جوانب عدة، أما الفصل الثاني فهو عبارة عن جانب تطبيقي يتضمن مبحثين يتعلق المبحث الأول بطريقة و معطيات الدراسة و الثاني يتطرق إلى تفسير و مناقشة النتائج.

# الفصل الأول

الدراسات النظرية و الأدبية

تمهيد:

إن البطالة مشكل تعاني منه دول العالم، و ليس حكرا على الدول النامية، بل أيضا حتى الدول المتقدمة متضررة من هذه الظاهرة لكن بنسب ضئيلة و ذلك لاختلاف الآليات و السبل و السياسات لمكافحة هذا المشكل. تسعى كل دول العالم لمعالجة ظاهرة البطالة و التي هي مصدر الآفات الاقتصادية والاجتماعية كالفقر و انخفاض القدرة الشرائية، حيث انتهجت معظم الدول لآليات يمكن لها الحد من هذه الظاهرة و من بينها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و قد حققت نجاحا جيدا نظرا لأهميتها في تنشيط الاقتصاد، و تؤدي دورا هاما في تخفيض معدلات البطالة من خلال توفير مناصب شغل.

و من أجل توضيح الموضوع، حيث تطرقنا في الفصل الأول من خلال مبحثين:

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول البطالة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

- المطلب الأول: ماهية البطالة.

- المطلب الثاني: ماهية المؤسسات الصغير والمتوسطة.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة.

- المطلب الأول: الدراسات السابقة ضمن الرسائل الجامعية.

- المطلب الثاني: الدراسات السابقة ضمن الملتقيات العلمية.

### المبحث الأول: مفاهيم عامة حول البطالة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

تتخرب البطالة معظم دول العالم كظاهرة اقتصادية، و لكن ليس في الدول التي في طريق النمو بل حتى المتقدمة منها، حيث يوجد اختلاف نسبي بين درجات شدة البطالة و يعود هذا لعدة أسباب خاصة بكل دولة تجعل من ظهور هذه الظاهرة، و أيضا وجود طرق و أساليب كثيرة من طرف كل حكومة للقضاء عليها، أي أن وجود المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كحل و آلية متوفرة في كل بلدان العالم و التي يرجى منها هو التخفيف من ظاهرة البطالة و تقليل نسبها بشكل كبير.

### المطلب الأول: ماهية البطالة.

#### الفرع الأول: تعريف البطالة و أنواعها.

#### 1. تعريف البطالة:

#### 1- تعريف هيئة الأمم المتحدة (ONU):

تعرفها بأنها: "يكون في بطالة كل شخص بلغ سن محددة و لا يقوم بأي عمل، لا مأجور و لا حر، رغم أنه متاح للعمل و يبذل جهد في البحث عنه".<sup>1</sup>

#### 2. أنواع البطالة:

#### 1-2 البطالة الدورية:

تحدث حينما تقلص فرص العمل في الاقتصاد الوطني بعد رواج كبير تصل فيه العمالة إلى الذروة في التشغيل، فإذا ما دخل الاقتصاد إلى دائرة الانكماش تحدث البطالة، و هذه الدورات يتعرض لها الاقتصاد الرأسمالي بصفة دورية.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - قنيدرة، سمية، "دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة"، رسالة ماجستير، غير منشور، قسنطينة: جامعة منتوري، 2009-2010، ص 09.

<sup>2</sup> - الزواوي، خالد، "البطالة في الوطن العربي المشكلة و الحل"، مجموعة النيل العربية، القاهرة: مصر، 2004، ص 19.

### 2-2 البطالة الهيكلية:

يقصد بالبطالة الهيكلية، ذلك النوع من التعطل الذي يصيب جانبا من قوة العمل بسبب تغيرات هيكلية تحدث في الاقتصاد الوطني، و التي تؤدي إلى إيجاد حالة من عدم التوافق بين فرص التوظيف المتاحة و مؤهلات و خبرات العمال المتعطلين الراغبين في العمل و الباحثين عنه، فهذا النوع من البطالة يمكن أن يحدث نتيجة لانخفاض الطلب عن نوعيات معينة من العمالة، بسبب الكساد الذي لحق بالصناعات التي كانوا يعملون بها، وظهور طلب على نوعيات معينة من المهارات التي تلزم لإنتاج سلع معينة لصناعات تزدهر. فالبطالة التي تنجم في هذه الحالة تكون بسبب تغيرات هيكلية طرأت على الطلب.<sup>1</sup>

### 2-3 البطالة الاحتكاكية:

عندما يتعطل بعض الأفراد رغم ما قد يكون هناك من طلب على العمال لم يتم إشباعه بعد، لأن هؤلاء العمال المتعطلين ليسوا هم النوع الصحيح الذي يسد حاجة الطلب، و عادة ما ينشأ هذا النوع من البطالة بسبب إحلال الآلات محل العمال في بعض الصناعات و صعوبة تدريب هؤلاء العمال الذين لم يسبق لهم التدريب عليها، و التي يتزايد عليها الطلب في سوق العمل.<sup>2</sup>

### 2-4 البطالة المقنعة:

هي حالة التحاق بعض الأفراد بوظائف معينة، يتقاضون عليها أجورا في حين أن إسهامهم في إنتاجية العمل لا يكاد يذكر، فالاستغناء عنهم لا يؤثر بأي حال على حجم الإنتاج، فهي عمالة يمكن سحبها من مواقع الإنتاج دون تأثير عن الكمية المنتجة، و تنتشر كثيرا في الدول النامية و ذات الحجم السكاني الكبير.<sup>3</sup>

### 2-5 البطالة الموسمية:

و هي البطالة التي تصيب فئة معينة من الأيدي العاملة في قطاع معين نتيجة لموسمية عملية الإنتاج أو دورة الإنتاج في هذا القطاع، فعلى سبيل المثال، نرى أن العاملين في القطاع الزراعي أو السياحي أو البناء قد يضطروا للبقاء دون عمل لفترة معينة بعد

<sup>1</sup> - أحمد خليلي، هاشمي بريقل، "واقع البطالة و آثارها على الفرد و المجتمع"، ملتقى دولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة، جامعة مسيلة، الجزائر، 15-16 نوفمبر 2011، ص 06.

<sup>2</sup> - ذبيح، محمد دمان، "الآليات الشرعية لعلاج مشكلة البطالة"، رسالة ماجستير، غير منشور، باتنة: جامعة العقيد الحاج لخضر، 2007-2008، ص 34.

<sup>3</sup> - عقون، سليم، "قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة"، رسالة ماجستير، غير منشور، سطيف: جامعة فرحات عباس، 2009-2010، ص 12.

انتهاء الموسم حتى يأتي موسم جديد، و قد يخلط البعض بينها و بين البطالة الناتجة عن الدورة الاقتصادية و التي تسمى البطالة الدورية.<sup>1</sup>

### 2-6 البطالة الإجبارية:

فهي الحالة التي يتعطل فيها العامل بشكل جبري، أي من غير إرادته أو اختياره، و هي تحدث عن طريق تسريح العمال، أي الطرد من العمل بشكل قسري، رغم أ، العامل راغب في العمل و قادر عليه و قابل لمستوى الأجر السائد، و قد تحدث البطالة الإجبارية عند ما لا يجد الداخلون الجدد سوق العمل فرصا لتوظيف، رغم بحثهم الجدي عنه و قدرتهم عليه و قبولهم لمستوى الأجر السائد، و هذا النوع من البطالة يسود بشكل واضح في مراحل الكساد الدوري في البلدان الصناعية.<sup>2</sup>

### 2-7 البطالة الاختيارية:

هي الحالة التي يتعطل فيها العامل بمحض إرادته، عند الاستقالة أو عزوفه عن العمل لوجود مصدر دخل آخر، أ، للبحث عن منصب عمل، بامتيازات أفضل من حيث الأجر و شروط العمل.<sup>3</sup>

الفرع الثاني: أسباب البطالة و آثارها.

### 1- أسباب البطالة:

- 1 - النمو السكاني يعد من الأسباب الاجتماعية التي تنجم عنها البطالة، حيث أن نمو السكان بمعدلات كبيرة يؤدي إلى نمو قوة العمل بمعدلات أكبر، و هذا ما يؤدي إلى ضرورة خلق مناصب شغل جديدة، و لكن هذا ما لا يتحقق في غالبية الدول النامية؛<sup>4</sup>
- 2 - تفاقم آثار الثروة العلمية و التكنولوجية على العمالة حيث حلت الفنون الإنتاجية المكثفة لرأس المال محل العمل الإنساني في كثير من القطاعات الاقتصادية القومي و من ثم انخفاض الطلب على العنصر البشري؛

<sup>1</sup> - منظمة العمل العربية، "ورق عمل حول دور المنشآت الصغيرة و المتوسطة في تخفيف أزمة البطالة"، بيروت: المنتدى العربي للتشغيل، 19-21/10/2009، ص 10.

<sup>2</sup> - زكي، رمزي، "الاقتصاد السياسي للبطالة"، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب، ص 30.

<sup>3</sup> - دادي عدون، ناصر، "البطالة و إشكالية التشغيل ضمن التعديل الهيكلي للاقتصاد"، عبد الرحمان العايب، ديوان المطبوعات الجامعية: الجزائر، 2010، ص 55.

<sup>4</sup> - غطاس، زين العابدين، "دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الحد من البطالة"، رسالة ماجستير، غير منشور، ورقلة: جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2010/2011، ص 40.

- 3 - لجوء الكثير من الحكومات الرأسمالية إلى انتهاج سياسات انكماشية، فكان طبيعياً أن يتم تحجيم الإنفاق العام الجاري الاستثماري في مختلف المجالات، و كان من نتيجة هذه السياسات انخفاض الطلب على العمالة؛<sup>1</sup>
- 4 - عجز سوق العمل عن استيعاب الخريجين، فأعداد الخريجين من الجامعات و المعاهد التعليمية المختلفة تتزايد سنوياً و مع ذلك يعجز سوق العمل عن استيعابهم؛
- 5 - التحول السريع و المتزايد في التقنية إذ تميل التقنية الحديثة إلى تقليل الاعتماد على الإعداد الكبيرة من العاملين بفعل استحداث آلات و أجهزة تقوم بأدوار متعددة نيابة على الإنسان.<sup>2</sup>

### 2- آثار البطالة:

#### 1-2 الآثار الاقتصادية:

تمثل الآثار الاقتصادية فيما يلي:

- 1 - إذا لم يجد الفرد فرصة للعمل فمعنى ذلك إهدار و خسارة لإمكانات و طاقات كانت ستساهم في الإنتاج، و يمثل ذلك خسارة اقتصادية في القوى القادرة على الإنتاج، و حرمان المجتمع من الإشباع الذي ينتج من استهلاك السلع التي كان سينتجها المتعطلون؛
- 2 - توجيه جزء كبير من الاستثمارات إلى مشروعات قليلة الاستخدام للعمالة، مما يقلل من توليد فرص عمل جديدة؛
- 3 - ارتفاع معدلات التضخم، فهناك العديد من الدراسات التي توجد علاقة موجبة بين التضخم و البطالة؛
- 4 - تناقص القوة الادخارية للمجتمع بدرجة كبيرة و ساعد على ذلك ظهور كثير من الأنماط الاستهلاكية؛
- 5 البطالة تؤدي إلى انتقاء الأمن الاقتصادي، حيث يفقد العامل دخله الأساسي و ربما الوحيد مما يعرضه لآلام الفقر و الحرمان هو و أسرته.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> - غطاس، زين العابدين، نفس المرجع، ص 40.

<sup>2</sup> - عبد العزيز بن محمد أحمد بن حسين، "البطالة و دورها في إحداث الجريمة"، السعودية: جامعة الملك سعود، نشر بمجلة عرين الأمن، 1428 هـ / 2013، ص 02.

<sup>3</sup> - ذبيح، محمد دمان، مرجع سابق، ص 48،47.

### 2-2 الآثار الاجتماعية:

- 1 - يفقد العاطلون عن العمل إلى تقدير الذات ويشعرون بالفشل؛
- 2 - يستشري الإحساس بانخفاض قيمتهم وأهميتهم الاجتماعية وأهم أقل من أقرانهم الذين يزاولون أعمالاً وأنشطة إنتاجية؛
- 3 - وقد وجد أن نسبة منهم يسيطر عليها الملل وأن يقظتهم العقلية والجسمية منخفضة؛
- 4 - أن البطالة تعيق عملية النمو النفسي بالنسبة للشباب الذين ما زالوا في مرحلة النمو والنضوج العقلي؛
- 5 - أن البطالة تولد عند الفرد شعوراً بالنقص بالإضافة إلى أنه يورث الأمراض الاجتماعية الخطيرة كالزذيلة والسرقه والنصب والاحتيال؛

كما وأن الفرد العاطل عن العمل يشعر بالفراغ وعدم تقدير المجتمع فتنشأ لديه العدوانية والإحباط وكما إن البطالة تحرم المجتمع من الاستفادة من طاقة أبنائه حيث أن الأسر التي يفقد فيها الزوج وظيفته فإن التأثير يمتد بدوره إلى الزوجات وبقية أفراد الأسرة سلبي مما ينعكس بدوره على العلاقة الأسرية ومعاملة الأبناء داخل أهم مكون من مكونات المجتمع العام.<sup>1</sup>

### 2-3 الآثار السياسية:

أما الآثار السياسية فيتمثل أهمها فيما يلي:

- 1 - عدم الاستقرار الاجتماعي يقود في كثير من الأحيان إلى عدم الاستقرار السياسي و الأمني، فزيادة وقت الفراغ لدى العاطلين، يؤدي إلى استفحال الكثير من الأمراض الاجتماعية و النفسية التي تدفع للقيام بالأعمال الإرهابية و إشاعة اللأمن في المجتمع؛

- 2 - الفرد العاطل عن العمل يشعر بالإقصاء و الحرمان من طرف دولته و هذا يضعف لديه الشعور بالانتماء و الشعور بالوطنية؛

1 - زيني فريدا، شيشة نوال، "مداخلة بعنوان: الآثار الاقتصادية للبطالة"، عين الدفلى: المركز الجامعي خميس مليانة، ص 10.

3 - إن الأفواه الجائعة و النفوس المملوءة بالحقد و المرارة و اليائسة من إمكانية تحقيق حياة كريمة لأشدّ تهديدا لكيان الدولة من الأسلحة الفتاكة، فخطر انخفاض مستوى المعيشة، يؤدي إلى السخط الشعبي العام، الذي يحمل انعكاسات وخيمة على الاستقرار السياسي للبلد.<sup>1</sup>

المطلب الثاني: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الفرع الأول: تعريف و خصائص المؤسسة الصغيرة والمتوسطة.

1- تعريف الجزائر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

وقد عرفت هذا النوع بأهمها "المؤسسات التي تشغل من واحد إلى مائتين وخمسين عاملا (1-250عاملا)، ورقم أعمالها أقل من ملياري دينار جزائري (02 مليار دينار)، وحصيلة إيراداتها السنوية أقل من خمسمائة مليون دينار جزائري (500.000.000 دج)، وتتمتع بالاستقلالية المالية".<sup>2</sup>

2- خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعدة خصائص نذكر منها ما يلي:

- 1 - الجمع بين الإدارة والملكية حيث يكون في العادة صاحب المشروع هو نفسه مدير المشروع.<sup>3</sup>
- 2 - صغر حجم رأس المال نسبيا لصغر حجم المؤسسة مقارنة بالمؤسسة الكبيرة، ولأنها لا تحتاج لمساحة كبيرة لأداء نشاطها ولاخفاز احتياجها من البنية الأساسية والاعتماد على التكنولوجيا بسيطة عند بدايتها.<sup>4</sup>
- 3 - سهولة وبساطة التنظيم وهذا من خلال توزيع الاختصاص بين أقسام المشروع والتحديد الدقيق للمسؤوليات وتوضيح المهام إلى جانب التوفيق بين المركزية لأغراض التخطيط والرقابة وبين اللامركزية لأغراض سرعة التنفيذ.<sup>5</sup>

1 - قنيدرة، سمية، مرجع سابق، ص 30.

2- مشري، محمد الناصر، نفس المرجع، ص: 10.

3- حايف سي حايف شيراز، بركان دليلا، "مداخلة بعنوان المؤسسات ص و م كآلية للقضاء على البطالة في الجزائر"، ملتقى دولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة مسيلة، 2011، ص: 09.

4- دويس، وفاء، مرجع سابق، ص: 08.

5- بولقواس، ابتسام، "مداخلة بعنوان آليات مكافحة البطالة"، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نموذجا، باتنة، جامعة الحاج لخضر، ص: 08.

- 4 - دقة الإنتاج والتخصص مما يساعد على احتساب الخبرة والاستفادة من نتائج البحث العلمي مما يساعد على رفع مستوى الإنتاجية ومن خلالها تخفيض كلفة الإنتاج.<sup>1</sup>
- 5 - تعتبر المصدر الرئيسي للأفكار والاختراعات الجديدة والذي يمكن ملاحظته فهو ملكية هذه المؤسسات لأهم ومعظم براءات الاختراع في العالم، وهذا ناتج على حرص أصحاب هذه المؤسسات على ابتكار أفكار جديدة التي تعود عليهم بالأرباح.<sup>2</sup>
- 6 - تستخدم هذه المؤسسات بتكنولوجيا أقل كثافة مما يؤدي لاستيعاب فائض العمالة بتكلفة مناسبة والاعتماد عليها بدرجة كبيرة مقابل محدودية الآلات والتجهيزات وبالتالي تنخفض تكاليف الأعطال والصيانة والإصلاحات.<sup>3</sup>
- 7 - قلة التدرج الوظيفي بهذه المؤسسات اعتبارا لعدد العاملين مما يساعد على اتخاذ القرار بسرعة وسهولة كما يمكن من استقرار اليد العاملة مما جازم تركيز القرار في يد صاحب المشروع والشركاء، وبالتالي معالجة المشاكل التي يمكن أن تطرح في حينها.<sup>4</sup>
- 8 - تمتاز هذه المؤسسات بتوفر بيئة عمل ملائمة حيث يعمل صاحب المشروع والعاملين جنبا إلى جنب لمصلحتهم المشتركة، وغالبا ما تربطهم مع بعضهم البعض علاقة قرابة أو صداقة، إن هذا يؤدي إلى زيادة إنتاجية العمل وربحية المشروع.<sup>5</sup>

الفرع الثاني: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

### 1-المساهمة في خلق فرص العمل الجديدة:

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم الأدوات الاقتصادية، التي تساعد على توفير فرص عمل جديدة سواء كانت متقدمة أو نامية، مع عدم تطلب رؤوس الأموال الكبرى هذا بالرغم من صغر حجمها، و هذا ما سنتطرق اليه في بحثنا و ذلك في الجانب التطبيقي.<sup>6</sup>

1- عبد الرزاق حميدي، عبد القادر عوينات، الملتقى الدولي الموسوم بإستراتيجية الحكومة في القضاء على بطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، ص: 04.

2- مشري، محمد الناصر، "دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة"، رسالة ماجستير، غير منشور، سطيف، جامعة فرحات عباس، 2011/2008، ص: 19.

3- قيادرة سمية، مرجع ابق، ص 20.

4- رايح، حميدة، "استراتيجيات وتجارب ترفيه دور المؤسسات ص و م في دعم النمو وتحقيق التنمية المستدامة"، رسالة ماجستير، غير منشور، سطيف، جامعة فرحات عباس، 2011، ص: 13.

5 - منظمة العمل الدولية، مرجع سابق، ص: 20.

6- غطاس، زين العابدين، مرجع سابق، ص: 22.

### 2-المساهمة في التنمية الجهوية:

صغر حجم هذه المؤسسات عند إنشائها وذلك بسهولة في مناطق جغرافية متعددة وبعيدة عن المناطق الصناعية كما أنها تميل إلى استخدام التقنيات المحلية وهذا ما جعلها مرنة.<sup>1</sup>

### 3-تنمية المواهب والإبداع والابتكار:

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مصدر الروح المبادرة و الإبداع المتواصل فهي تبادر إلى ابتكار منتجات وعمليات إنتاج جديدة، وغالبا ما تكون هذه المؤسسات صغيرة الحجم عند بداية نشاطها ثم ما تلبث أن تنمو بسرعة إذا أثبتت نجاحها، كما أنها تلعب دورا اختياريا يتمثل في المساعدة على التحقق من كفاءة الابتكارات الجديدة وإعادة تكييفها بما يتلاءم واحتياجات البيئة المحلية ومتطلباتها.<sup>2</sup>

### 4-تنمية الصادرات:

حيث يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تعدل من برامج إنتاجها طبقا لاحتياجات السوق الخارجية كما تتمتع به من مرونة متمثلة في تواضع رأس المال المستثمر ومن ثم تكون أقدر على تلبية أسواق التصدير.<sup>3</sup>

1- براهمي حياة، جميع نبيلة، "مداخلة بعنوان مساهمة المؤسسات ص و م في تخفيف معدلات البطالة بالجزائر"، ملتقى دولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على بطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة مسيلة، ص: 08.

2- مرزوقي نوال، "معوقات حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية على شهادة الأيزو 9000 و14000"، رسالة ماجستير، غير منشور، جامعة سطيف، فرحات عباس، 2009، 2010، ص: 30.

3- أنشي، شعيب، "واقع وآفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في ظل الشراكة الأوروبية الجزائرية"، الجزائر، جامعة الجزائر، رسالة ماجستير، غير منشور، 2008/2007، ص: 19.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة.

المطلب الأول: الدراسات السابقة ضمن الرسائل الجامعية.

الفرع الأول: دراسة ماجستير.

مذكرة ماجستير ل: بن جيمة عمر بعنوان "دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التخفيف من حدة البطالة"، وكانت

الدراسة الميدانية بولاية بشار وذلك خلال السنة الجامعية 2010/2011 بجامعة أبي بكر بلقايد بولاية تلمسان، الجزائر.

إشكالية الدراسة: ولأن البطالة في الجزائر بحجمها وعمقها أصبحت الشغل الشاغل في السنوات الأخيرة غير أن تحسين وتفعيل

أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري تطلب توفير جملة من العوامل، قد تعجز مثل هذه المؤسسات عن توفيرها

بنفسها، بحيث لا بد من توفير المناخ الاقتصادي القانوني لتشجيع هذه المؤسسات، ومن هذا المنطلق تم طرح الإشكالية الرئيسية

وهي: ما هو الدور الذي يلعبه قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التخفيف من حدة البطالة بمنطقة بشار.

نتائج الدراسة: أظهرت الدراسة التطبيقية الجحرات في ولاية بشار عدة نتائج يتمثل أهمها أن أغلبية أصحاب المؤسسات كانوا

بطالين وأن مؤسساتهم تشغل معدل ثلاثة عمال في المتوسط، ومعظم مالكيها هم ذكور وذو مستوى تعليمي ثانوي، وتستثمر

هذه المؤسسات في قطاع الخدمات، والنقل والبناء والأشغال العمومية وفي ما يخص عدد هذه المؤسسات حيث تمثل 87%

مؤسسات مصغرة أما 12% تمثل مؤسسات صغير بينما 1% عبارة عن متوسطة، حيث 42% منها عرفت ارتفاعا في عدد

العمال.

أوجه الاختلاف والتشابه:

من حيث الهدف: حيث يظهر تشابه وتوافق بين الدراستين من ناحية هدف الدراسة والمتمثل في محاولة إيضاح أساليب دعم

الجهود التي تقدمها الدولة لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلا أن دراستنا ستكون على المستوى الكلي من خلال تناول

مختلف الإحصائيات المتعلقة بالموضوع أما هذه الدراسة فاكتفت بالمستوى الجزئي وبولاية بشار، بالتحديد كدراسة ميدانية للإجابة

على الإشكالية.

من حيث مجتمع الدراسة: هناك اختلاف في المجتمع حيث في دراسة الماجستير ركز على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في منطقة

بشار أما في دراستنا هذه فمجتمع الدراسة يتمثل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ككل.

من حيث طريقة المعالجة والاستنتاجات: هناك اختلاف في طرق معالجة الإشكالية فقد تم الاعتماد في دراسة الماجستير على المنهج الوصفي التحليلي ومنهج دراسة حالة أما في دراستنا هذه سنعتمد على منهج التحليل الإحصائي وعلى أسلوب الاستنتاجات.

### الفرع الثاني: دراسة ماستر.

مذكرة ماستر لدويس وفاء، بعنوان " دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تخفيض مستوى البطالة النامية —دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس- " وخلال السنة الجامعية 2012/2013 بجامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر.

إشكالية الدراسة: رغم الصعوبات التي تعاني منها الدول النامية على غرار الجزائر وتونس في الحد من مشكلة البطالة وذلك خلال الفترة الممتدة ما بين 1999-2012، نجد أن هذه الأخيرة سعت لحل المشكل عن طريق اعتماد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كحل لمحاربة البطالة واستحداث مناصب شغل، وبناء على كل هذا يمكن طرح الإشكالية الرئيسية التالية: ما هو دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التخفيض من مستوى البطالة في كل من الجزائر وتونس.

نتائج الدراسة: تعد الجزائر وتونس من بين الدول التي تعاني من البطالة، حيث اعتمدت على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لخلق مناصب شغل والتقليل من نسب البطالة، وهذا ما حققته هذه المؤسسات من خلال الإحصائيات المقدمة من الوزارة الجزائرية ونظيرتها التونسية، حيث أن خاصية التأقلم والمرونة والإبداع لدى هذه المؤسسات جعلتها الخيار المناسب لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

### أوجه الاختلاف والتشابه:

من حيث الهدف: يظهر التشابه والتوافق بين الدراستين من ناحية هدف الدراسة والمتمثل في محاولة إيضاح أساليب دعم وتقديم الجهود من طرف الحكومة الجزائرية ونظيرتها التونسية، لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أما دراستنا ستكون على مستوى الحكومة الجزائرية فقط حيث تناولت هذه الدراسة مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدولة النامية ومدى مساهمتها في تحقيق التنمية الاقتصادية كدراسة ميدانية للإجابة على الإشكالية.

من حيث مجتمع الدراسة: هناك تشابه حيث في مذكرة الماستر كانت العينة ممثلة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وتونس أي أوسع نطاقا، أما دراستنا فكانت على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

من حيث طريقة المعالجة والاستنتاجات: هناك تشابه كبير بين الدراستين، حيث في دراسة الماستر أضافت أسلوب المقارنة، أما في دراستنا اعتمدنا على المنهج التحليل الإحصائي و أسلوب الاستنتاجات.

المطلب الثاني: الدراسات السابقة ضمن الملتقيات العلمية.

الفرع الأول: الملتقى الأول.

إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة هذا هو عنوان الملتقى الدولي و كانت المداخلة من إعداد د. زكية مقري و د. نعيمة بجاوي، بعنوان المشروعات الصغيرة و المتوسطة كآلية لمكافحة البطالة في الدول العربية، و ذلك خلال السنة الجامعية 2011 بجامعة محمد لخضر باتنة.

إشكالية الدراسة: بهذا المنطلق، أصبح من الضروري الاستفادة من خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، كوسيلة جد فعالة في تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، و في ظل معطيات ظاهرة البطالة التي تعاني منها الدول العربية، نطرح الإشكالية التالية: كيف تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توظيف اليد العاملة بما يعمل على التخفيف من حدة البطالة في الوطن العربي؟.

نتائج الدراسة: تمثل المشاريع الصغيرة والمتوسطة أكثر من 90% من إجمالي المؤسسات العاملة في الدول العربية، و توظف 60% من القوى العاملة. و تتوفر حوالي 12 مليون مؤسسة صغيرة يعمل بها حوالي 30 مليون شخص.

أوجه الاختلاف و التشابه: من حيث الهدف: يظهر تشابه بين الدراستين المتعلق بهدفهما و المتمثل في إظهار واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية مع إعطاء بعض التجارب العالية الناجحة في مجال دعم و تطوير عمل هذه المؤسسات، أما دراستنا تتمحور على الجزائر و سبل دعم و تشجيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

من حيث مجتمع الدراسة: هناك اختلاف بين الدراستين في المجتمع، فدراسة الملتقى تدرس المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، أما في دراستنا هذه فندرس المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.

من حيث طريقة المعالجة و الاستنتاجات: هناك اختلاف طفيف حيث في دراسة الملتقى اعتمدت طريقة المقارنة، أما في دراستنا فاعتمدنا على التحليل الإحصائي و أسلوب الاستنتاجات.

الفرع الثاني: الملتقى الثاني.

إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة يعتبر هذا عنوان الملتقى الدولي و كانت المداخلة من إعداد حايف سي حايف شيراز و بركان دليلة، بعنوان المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كآلية للقضاء على البطالة في الجزائر دراسة خاصة لولاية بسكرة، و ذلك خلال السنة الجامعية 2011 بجامعة محمد خيضر.

**إشكالية الدراسة:** تهدف هذه المداخلة إلى إبراز دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في مواجهة مشكلة البطالة في الجزائر، التي أدركت أن النهوض بهذا القطاع و إنشاء عدد ممكن من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هو السبيل الأساسي للحد من خطورة هذه الظاهرة، و لذلك نطرح التساؤل التالي: ما هو دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في معالجة البطالة مع دراسة حالة بسكرة؟

**نتائج الدراسة:** حيث ساهم قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في استيعاب و تشغيل جزء هام من اليد العاملة العاطلة، و ذلك من خلال الاطلاع على إجمالي عدد القوى العاملة النشطة على مستوى ولاية بسكرة خلال سنة 2010 و البالغ 308896 عامل حيث ساهمت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تشغيل نسبة 14.89% من هذا العدد، و تمثل مساهمتها نسبة 16.55% من إجمالي عدد المشتغلين البالغ 277976 عامل.

**أوجه الاختلاف و التشابه:**

**من حيث الهدف:** يوجد تشابه كبير حيث في دراسة الملتقى تظهر لنا واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر مع دراسة سبل دعم و تشجيع هذه المؤسسات، كما اعتمدنا نحن في دراستنا نفس الهدف للوصول للنتائج المرجوة.

**من حيث مجتمع الدراسة:** تختلف الدراستين من حيث المجتمع، فدراسة الملتقى تدرس المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ولاية بسكرة أما في دراستنا على الجزائر.

**من حيث طريقة المعالجة و الاستنتاجات:** هناك تشابه كبير في طريقة المعالجة، حيث في الملتقى أعتمد على دراسة الحالة، أما في دراستنا فاعتمدنا على طريقة التحليل الإحصائي و أسلوب الاستنتاجات.

### الخلاصة:

إن ظاهرة البطالة مشكل اقتصادي سلبي، حيث تسعى معظم دول العالم للحد من هذه الظاهرة لما لها من أضرار اقتصادية و اجتماعية منها انخفاض الناتج القومي و انتشار الجريمة و التطرف.

حيث تسعى الحكومة الجزائرية لاعتماد استراتيجية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تخفيض معدل البطالة و ذلك من خلال توفير مناصب شغل، حيث تكون قادرة على استيعاب العمال البسطاء أي بدون خبرة و التي تشكل النسبة الكبيرة في الجزائر.

تكتسب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لعدة مزايا و خصائص كالتأقلم و المرونة مع المتغيرات الاقتصادية، مع قدرتها على الانتشار في المناطق الريفية، و بهذا تخفف الضغط على المدن الكبرى.

# الفصل الثاني

الجانب التطبيقي

تمهيد:

إن دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هي خلق مناصب شغل و هو الدور الذي ترمي إليه، حيث تمتلك عدة مزايا تجعلها تساهم في خلق مناصب شغل، و ذلك لما جعل جميع دول العالم تركز عليها من اجل تحقيق التنمية المستدامة، و هي كآلية تساهم في إحداث النمو و تحقيق التنمية المحلية و خلق مناصب شغل.

و من خلال هذا الفصل سنتطرق إلى واقع البطالة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر كمبحث يتضمن معطيات حول معدلات البطالة، و تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و عدد مناصب شغل التي خلقتها، بالإضافة إلى المبحث الثاني الذي يتضمن دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في خلق مناصب شغل في الجزائر و يتضمن الفروع (03) التالية :

1- تفسير وتيرة معدل البطالة في الجزائر.

2- تفسير وتيرة إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.

3- تفسير وتيرة إنشاء مناصب شغل عن طريق المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.

### المبحث الأول: الطريقة و الأدوات المستخدمة.

حققت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ازدهارا و نمو اقتصادي، باعتبارها وسيلة فعالة تمثل عصب اقتصاد الدولة و هذا لما تتوفر فيها من خصائص و مميزات و التي تتمثل في قدرتها على امتصاص معدلات البطالة و التي تعاني منها معظم الدول و منها الجزائر التي عرفت تباين في تنامي هذه الظاهرة، كما أن اختيار المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كوسيلة مناسبة للتخفيف من حدة البطالة.

#### المطلب الأول: منهجية الدراسة.

سنعتمد في معالجة إشكالية البحث على طريقة التحليل الإحصائي لواقع البطالة و واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ذلك في الجزائر، ثم التطرق للوضع الراهن في البلد، و قد تم اختيار الجزائر لاهتمامها بمجال المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و هي انتهجت هذا النوع من المؤسسات لتحقيق التنمية المحلية و تقليص البطالة حيث الإجراءات المتخذة و المنتهجة من قبل الحكومة لدعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تشجيعها كحل بديل عن الاعتماد على الثروات الباطنية، و يعتبر مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ناجح لما حققته الدول المتقدمة في مجال الاقتصادي و ازدهار و نمو ذلك القطاع.

و فيما يتعلق بعينة الدراسة فتمثل في إجمالي المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، و ذلك خلال الفترة 2005 إلى 2013 كون هذه الفترة كانت تشهد تذبذب في وتيرة معدلات البطالة، و كذا هذه الفترة حافلة بمحطات اقتصادية مهمة و تمثل مرحلة التهيؤ للاقتصاديات المعاصرة عن طريق اعتماد جملة من البرامج و التدابير للنهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و تقييم الوضع في الجزائر بخصوص فعالية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في استحداث مناصب شغل.

و لمعالجة الموضوع سنعتمد على جمع المعطيات المتمثلة في جداول إحصائية متعلقة بالدراسة المستخرجة من المواقع الإلكترونية للهيئات الإحصائية الرسمية في الجزائر و مؤسسات مثل مديرية الصناعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترقية الاستثمار و غيرها، مع الاعتماد على استخدام برنامج EXCEL في ترجمة و رسم مختلف الجداول الإحصائية إلى أشكال بيانية تعمل على تسهيل و توضيح قراءة هذه الجداول الإحصائية.

المطلب الثاني: دراسة إحصائية.

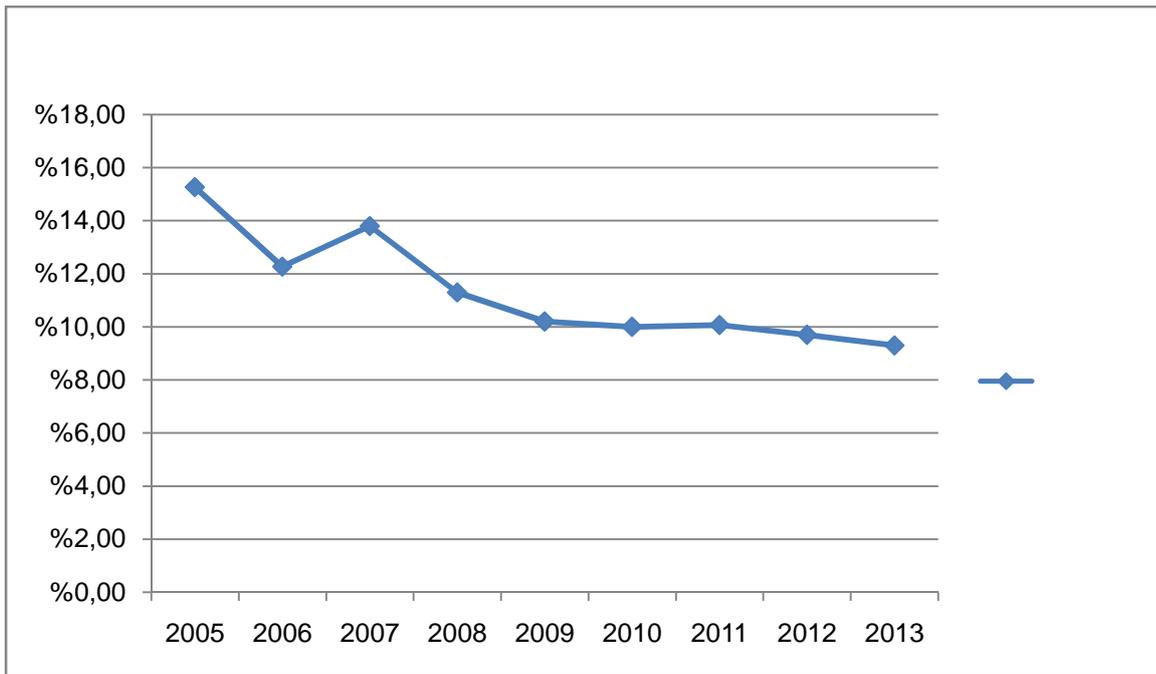
الفرع الأول: معدل البطالة في الجزائر.

الجدول رقم (01): معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 2005-2013.

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
نسبة البطالة	% 15,27	% 12,27	% 13,8	% 11,3	% 10,2	% 10	% 10,07	% 9,7	% 9,3

المصدر: ديوان الإحصائيات الجزائري.

الشكل رقم (01): تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 2005-2013.



المصدر: من إعداد الطالب.

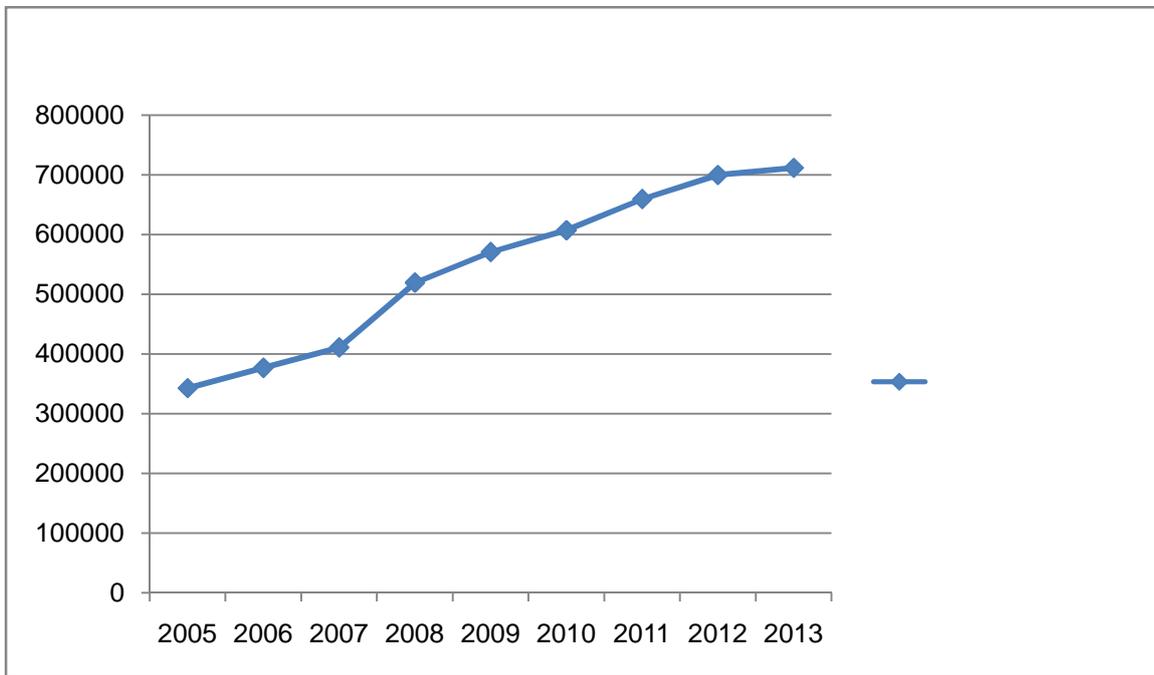
الفرع الثاني: تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.

الجدول رقم (02): تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر خلال الفترة 2005-2013.

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
عدد المؤسسات	342788	376767	410959	519526	570838	607297	659660	700000	711832

المصدر: معطيات وزارة الصناعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترقية الاستثمار.

الشكل رقم (02): تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر خلال الفترة 2005-2013.



المصدر: من إعداد الطالب.

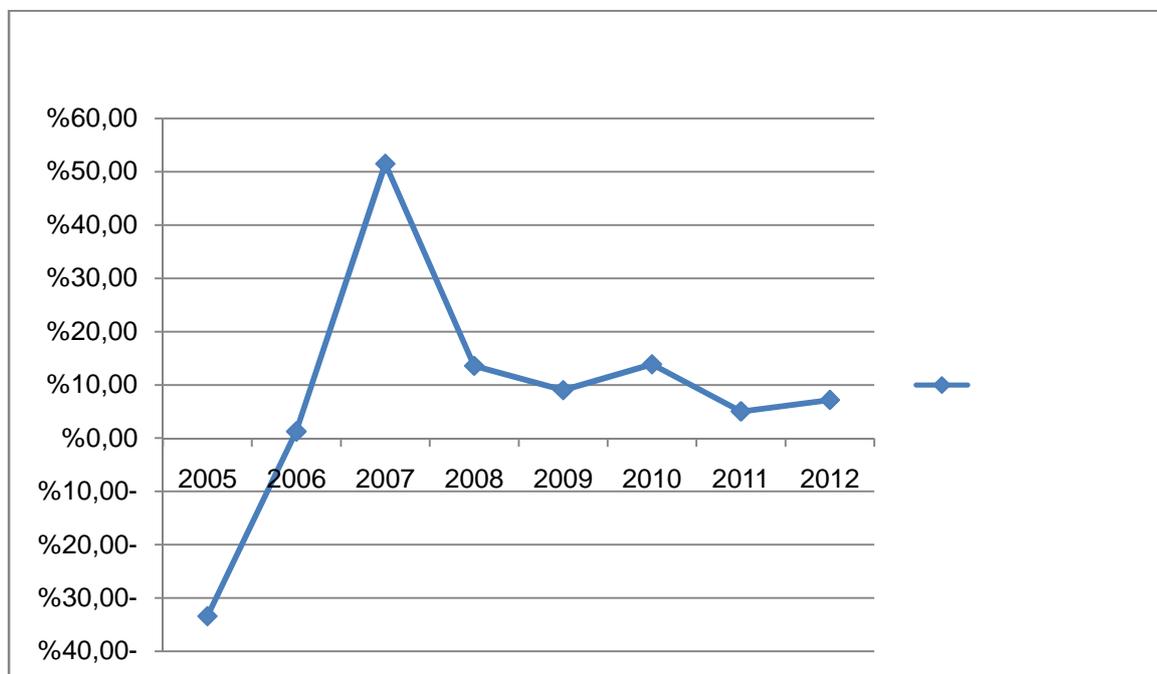
الفرع الثالث: توفير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لمناصب الشغل في الجزائر.

الجدول رقم (03): توفير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لمناصب الشغل في الجزائر خلال الفترة 2005-2012.

السنوات	مناصب الشغل في الجزائر	مناصب شغل جديدة في الجزائر	نسبة تطور مناصب الشغل في الجزائر
2005	719270	-344683	%-33,39
2006	735705	16435	%1,28
2007	1122129	386424	%51,52
2008	1285859	163730	%13,59
2009	1415079	129220	%9,04
2010	1625686	210607	%13,88
2011	1724197	98511	%5,05
2012	1848117	123920	%7,19

المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات من وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و الصناعات التقليدية.

الشكل رقم (03): توفير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لمناصب الشغل في الجزائر خلال الفترة 2005-2012.



المصدر: من إعداد الطالب.

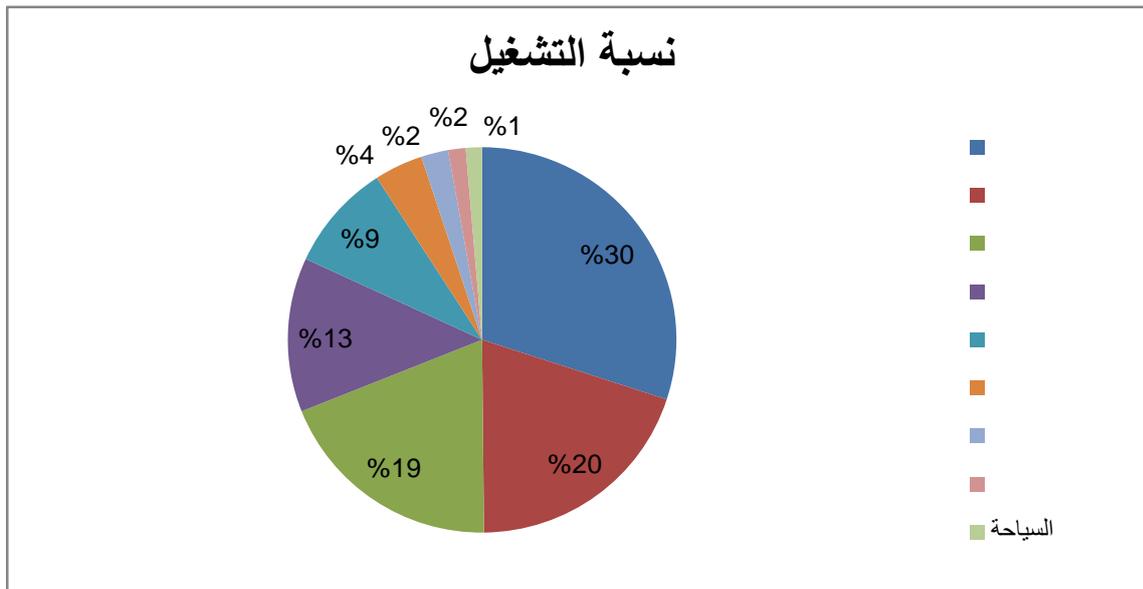
1-1 توزيع تطور عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و عدد المستخدمين في الجزائر:

الجدول رقم (04): القطاعات الرئيسية التي تنشط فيها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب عدد العمال في الجزائر لسنة 2005.

القطاعات	العدد	النسبة	قيمة المشاريع (مليون)	النسبة	التشغيل	النسبة
البناء و الأشغال	406	%18	44263	%8,65	14943	%18,93
الخدمات	170	%7,54	13194	%2,58	7050	%8,93
النقل	721	%31,97	38854	%7,60	10103	%12,80
الصحة	62	%2,75	4871	0,95%	1141	%1,45
الصناعة	711	%31,53	167093	%32,67	23458	%29,71
الفلاحة	145	%6,43	5973	%1,17	2545	%3,23
السياحة	34	%1,51	4530	%0,89	1059	%1,34
التجارة	2	%0,09	37514	%7,33	15500	%19,63
المواصلات	4	%0,18	195237	%38,17	3150	%3,99
المجموع	2255	%100	511529	%100	78951	%100

المصدر: مديرية الصناعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترقية الاستثمار.

الشكل رقم (04): القطاعات الرئيسية التي تنشط فيها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب عدد العمال في الجزائر لسنة 2005.



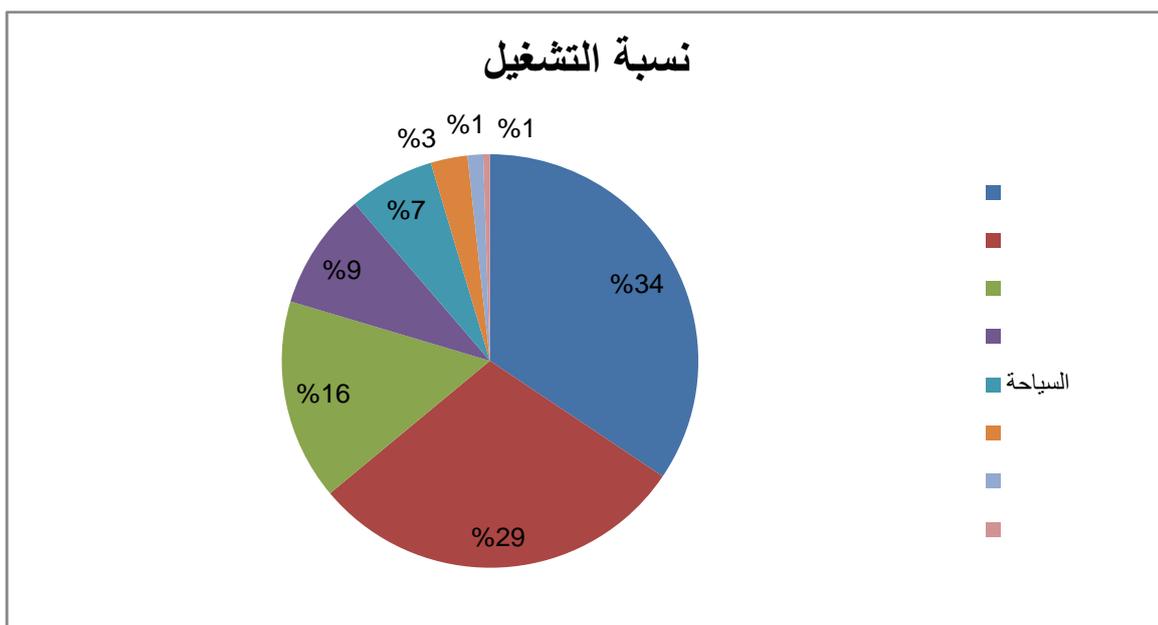
المصدر: من إعداد الطالب.

الجدول رقم (05): القطاعات الرئيسية التي تنشط فيها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب عدد العمال في الجزائر لسنة 2013.

القطاعات	العدد	النسبة	قيمة المشاريع (مليون)	النسبة	التشغيل	النسبة
البناء و الأشغال	1460	%18,92	123558	%15,15	26965	%29,50
الخدمات	955	%12,38	34252	%4,20	8325	%9,11
النقل	3864	%50,08	65534	%8,04	14368	%15,72
الصحة	80	%1,04	20356	%2,50	2615	%2,86
الصناعة	1135	%14,71	328762	%40,31	31482	%34,44
الفلاحة	84	%1,09	6447	%0,79	1108	%1,21
السياحة	136	%1,76	94182	%11,55	6072	%6,64
الاتصالات	1	%0,01	142454	%17,47	480	%0,53
المجموع	7715	%100	815545	%100	91415	%100

المصدر: مديرية الصناعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترقية الاستثمار.

الشكل رقم (05): القطاعات الرئيسية التي تنشط فيها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب عدد العمال في الجزائر لسنة 2013.



المصدر: من إعداد الطالب.

المبحث الثاني: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق مناصب الشغل في الجزائر.

تعد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة آلية فعالة و مناسبة لتطبيق إستراتيجية خلق مناصب عمل، حيث تخفف الضغط على القطاع العام للوافدين إلى سوق العمل.

المطلب الأول: نتائج الدراسة.

### - تحليل 01:

يوضح الجدول رقم (01) وتيرة معدلات البطالة في الجزائر و ذلك خلال الفترة الممتدة من 2005 إلى غاية 2013 حيث نتج عنها انخفاض محسوس و تدريجي في نسب البطالة حتى وصلت 9,3% لسنة 2013.

يوضح الشكل رقم (02) منحنى تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة ما بين 2005 إلى 2013، حيث سنة 2005 كان معدل البطالة يصل إلى 15%، و انخفض المعدل في سنة 2006 لكن عاد ليرتفع في سنة 2007 ليصل إلى 13%، بينما خلال الفترة (2008 - 2013) عرفت الجزائر انخفاض ملحوظ في معدلات البطالة إلى أن وصل في سنة 2013 إلى 9,3%.

### - تحليل 02:

يوضح الجدول رقم (02) تطور تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، حيث كان عددها في تزايد خلال الفترة الممتدة من 2005 إلى غاية 2013، حيث سنة 2005 كان عددها 342788 مؤسسة حتى استمر في التزايد بشكل مستمر حتى عام 2013.

يوضح الشكل رقم (02) منحنى تطور وتيرة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، حيث بلغ عددها سنة 2005 إلى 342788 مؤسسة حيث واصل هذا العدد في التزايد إلى أن بلغ 711832 مؤسسة سنة 2013.

### - تحليل 03:

يوضح الجدول رقم (03) تطور مناصب الشغل الموفرة عن طريق المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين (2005 - 2012)، حيث كان المعدل منخفضا في سنة 2005 حيث وصل إلى 33,39% لكن في السنوات المقبلة حققت تحسن ملحوظا في نسب توفير مناصب شغل.

يوضح الشكل رقم (03) منحى تطور معدلات مناصب الشغل في الجزائر، حيث في سنة 2005 انخفض معدل مناصب العمل الموفرة إلى 33%، و في سنة 2007 بلغت أكبر معدل 50%، و في الفترة ما بين (2008 - 2012) عرفت مناصب الشغل انخفاض إلى وصل إلى 7% سنة 2012.

### - تحليل 04:

يوضح الجدول رقم (04) أهم القطاعات التي تنشط فيها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر و التي تستقطب العمالة، فنجد سنة 2005، أ، قطاع الصناعة و البناء و الأشغال من بين أكثر القطاعات استقطابا للعمالة إذ يحقق نسبة تشغيل تقدر بـ 63,94% كما هو موضح في الجدول رقم (04).

يمثل الشكل رقم (04) دائرة نسبية تبين أهم القطاعات التي تنشط فيها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر و التي تستقطب العمالة في سنة 2005، إذ أن قطاع الصناعة يستحوذ على أكبر نسبة من إجمالي عدد المستخدمين في المؤسسات الصغير و المتوسطة بنسبة 34,44%، يليه على الترتيب قطاع البناء و الأشغال بنسبة 29,50%، ثم قطاع النقل بنسبة 15,72%، أما قطاع الخدمات فيوفر نسبة 9,11%، و قطاع السياحة لا يزيد عن نسبة 6,64، فيما يشغل قطاع الصحة نسبة 2,86%، و أيضا قطاع الفلاحة بنسبة 1%، و أخيرا الاتصالات بنسبة 0,53%.

### - تحليل 05:

يوضح الجدول رقم (05) أهم القطاعات التي تنشط فيها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر و التي تستقطب العمالة سنة 2013، فقطاع الصناعة تنشط فيه 1135 مؤسسة فقط و لكنه يوفر مناصب شغل نسبة 29,71%، عكس قطاع النقل الذي يوفر مناصب شغل بنسبة 12,80% فقط مع أنه يستحوذ على عدد أكبر من المؤسسات حيث يصل إلى 3864 مؤسسة و تعتبر هذه النسبة غير كافية مقارنة مع قطاع الصناعة، كما يلعب قطاع البناء و الأشغال دورا هاما في توفير مناصب شغل بنسبة 29,50% و بعدد يقدر بـ 1460 مؤسسة.

الشكل رقم (05) دائرة نسبية تحوي القطاعات التي تنشط فيها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و التي تستقطب العمالة خلال سنة 2013 في الجزائر، إن أغلب مناصب الشغل تتركز على قطاع الصناعة بنسبة 29,71% من إجمالي مناصب الشغل الموفرة في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، ثم يليه قطاع التجارة الذي يوفر مناصب شغل بنسبة 19,63%، و بعده قطاع البناء و الأشغال بنسبة 18,93%، يتبعه قطاع النقل بنسبة 12,80%، ثم قطاع الخدمات بـ 8,93%، أما قطاع المواصلات يشغل نسبة 3,99%، و بعده قطاع الفلاحة بنسبة 3,23%، و أيضا قطع الصحة يشغل نسبة 1,45%، و أخيرا قطاع السياحة الذي يعد مساهمته قليلة في استحداث مناصب شغل بنسبة 1,34%.

المطلب الثاني: مناقشة نتائج الدراسة.

الفرع الأول: تفسير وتيرة معدل البطالة في الجزائر.

يفسر ارتفاع معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة ما بين 2005 و 2007 بأنه نتيجة لتراكم عدة أسباب خلال هذه الفترة، وعليه تدهورت الحالة العامة للتشغيل، وبذلك وصلت معدلات البطالة إلى مستويات مرتفعة حيث بلغت نسبة 15,27% سنة 2005، لكن تحسن مستوى التشغيل خلال السنوات الموالية حيث وصلت نسبة البطالة إلى أدنى معدلاتها بنسبة 9,3% سنة 2013.

يوفر برنامج دعم النمو من 2005 إلى 2009 والذي خصص له مبلغ 4202، 7 مليار دينار جزائري وأعطيت الأولوية لمكافحة البطالة، وكذا تحسن الأوضاع الأمنية للبلاد التي ساعدت في الاستقرار السياسي وتحسين المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية التي ساهمت في تركيز الجهود الدولة نحو خلق مجموعة من أجهزة التشغيل من بينها الصندوق الوطني للتأمين على البطالة الذي تسعى من خلاله الدولة إلى ضبط باستمرار بطالة المنخرطين وتحصيل الاشتراكات المخصصة لتمويل أداء التأمين عن البطالة ورقابة تسريح العمال، ويساعد الصندوق أيضا في دعم البطالين بالاتصال مع المصالح العمومية للتشغيل وإدارتي البلدية والولاية، وإعادة إدماج المستفيدين منهم من أداءات التأمين عن البطالة في الحياة النشطة، بالإضافة إلى أنه يتكفل بالدراسات التقنية والاقتصادية للمشاريع لاستحداث مناصب عمل جديدة لفائدة البطالين الذين يتكفل بهم، يتم ذلك بالاتصال مع المصالح العمومية للتشغيل ويعمل أيضا على تقديم المساعدات للمؤسسات التي تواجه صعوبات في أعمالها من أجل المحافظة على مناصب العمل حسب الأشكال والصيغ المقررة بموجب اتفاقية، كما أن هناك أجهزة أخرى أنتجت الجزائر في محاولة منها لتقليل البطالة كعقود ما قبل التشغيل.

صادقت الحكومة الجزائرية على مخطط العمل لترقية التشغيل ومحاربة البطالة والذي يحتوي على سبعة محاور تتمثل في:

- دعم الاستثمار في القطاع الاقتصادي لخلق مناصب شغل دائمة

- ترقية سياسية تحفيزية باتجاه المؤسسات تشجع على خلق مناصب الشغل<sup>1</sup>
- ترقية التكوين المؤهل لاسيما في موقع العمل وفي الوسط المهني لتسيير الإدماج في عالم الشغل
- تحسين و عصنة تسيير سوق العمل
- إنشاء وتنصيب هياكل للتنسيق ما بين القطاعات
- متابعة آليات تسيير سوق العمل ومراقبتها وتقييمها
- ترقية تشغيل الشباب باستحداث لنشاطات وتنمية روح المبادرة المقاولاتية بالإضافة إلى التشغيل المأجور من خلال جهاز دعم الإدماج المهني.<sup>2</sup>

### الفرع الثاني: تفسير وتيرة الإنشاء للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

نتيجة الدور الفعال الذي تؤديه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اقتصاديات العالم المعاصر منحت عدة اهتمامات من طرف الحكومات، و في الجزائر يترجم تطور التعداد المستمر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أنه نتيجة لجملة من الإجراءات والسياسات الهادفة للتنمية التي طرأت على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتعتبر بمثابة فقرة نوعية نحو إقامة قطاع حقيقي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك بشروع الحكومة في تهيئة هذه المؤسسات من خلال جملة من الإجراءات والبرامج.

حيث قدم برنامج لدعم النمو الاقتصادي للفترة ما بين 2004 إلى 2009 حيث تم التركيز على تصميم ووضع حيز التنفيذ البرامج الترقية لتحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا إعطاء القطاع دوره الحقيقي كمنشط اقتصادي، ففي سنة 2004 تم انعقاد الجلسات الوطنية الأولى للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي شارك فيها كل الفاعلين في عالم المؤسسات والتي انبثقت عليها القرارات التالية:

- 2004: إنشاء صندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1- دويس، وفاء، "دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تخفيض مستوى البطالة في الدول النامية"، رسالة ماستر، ورقلة: جامعة قاصدي مرباح، 2012-2013، ص 30.

2- وفاء، دويس، نفس المرجع، ص 31.

- 2005: إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
  - 2007: إعطاء إشارة الانطلاق للبرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
  - 2008: تعزيز المعلومات الاقتصادية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تصميم جهاز معلوماتي وكذا تطوير جسور الارتباط مع المنظومات الإعلامية للقطاعات الوزارية الأخرى قصد التعاون والتكامل و الانسجام في البرامج المحلية التنموية المندمجة
  - 2009: وضع حيز التنفيذ لأول ميثاق للحكم الراشد للمؤسسات الجزائرية.<sup>1</sup>
- وقد أنجزت الحكومة أيضا مجموعة من الهيئات والمؤسسات لدعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ساهمت في التطور العددي لهذه المؤسسات ومن أهم هذه الهيئات ما يلي:

1- **الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI):** شهدت الوكالة التي أنشأت في إطار الإصلاحات الأولى التي تم مباشرتها في الجزائر خلال التسعينيات و المكلفة بالاستثمار تطورات همدف للتكيف مع تغيرات الوضعية الاقتصادية و الاجتماعية للبلاد، حولت لهذه المؤسسة الحكومية التي كانت تدعى في الأصل وكالة ترقية و دعم و متابعة الاستثمار من 1993 إلى 2000 ثم أصبحت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار مهمة تسهيل و ترقية و اصطحاب الاستثمار،

و من مهامها :

- استقبال و تنصح و تصطحب المستثمرين على مستوى هياكلها المركزية و الجهوية؛
- تطلع المستثمرين من خلال خاصة موقعها على الانترنت و ركائزها الدعائية و مختلف نقاط الاستعلامات بمناسبة ظواهر اقتصادية منظمة في الجزائر و في الخارج؛
- تضفي الطابع الرسمي على المزايا التي ينص عليها نظام التشجيع و ذلك بإنصاف و في آجال قصيرة؛
- تحرص على التنفيذ المتفق عليه مع مختلف المؤسسات المعنية (الجمارك، الضرائب... الخ) لقرارات التشجيع على الاستثمار؛

1- دويس، وفاء، "دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تخفيض مستوى البطالة في الدول النامية"، رسالة ماستر، ورقلة: جامعة قاصدي مرباح، 2012-2013، ص 34.

- تساهم في تنفيذ سياسات و استراتيجيات التنمية بالتآزر مع القطاعات الاقتصادية المعنية.
- 2- الوكالة الوطنية بدعم وتشغيل الشباب (ANSEJ): تأسست الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب بهدف تقديم الدعم المالي لإنشاء المؤسسات المصغرة، حيث تعتبر هذه الوكالة هيئة حكومية تحت سلطة رئيس الحكومة ويتولى الوزير المكلف بالتشغيل المتابعة العملية لجميع نشاطات الوكالة، كما تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، أنشأت الوكالة بموجب مرسوم تنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 8 سبتمبر 1996 مقرها بمدينة الجزائر و لها 53 فرع على المستوى الوطني.<sup>1</sup>
- و من مهامها:
- تضع تحت تصرف الشباب ذوي المشاريع كل المعلومات ذات الطابع الاقتصادي و التقني و التشريعي و التنظيمي المتعلقة بممارسة نشاطهم،
- تعد بنكا للمشاريع المفيدة اقتصاديا واجتماعيا.
- تقدم الاستشارة و يد المساعدة للشباب ذوي المشاريع في مسار التركيب المالي و تعبئة القروض.
- تقسم علاقات متواصلة مع البنوك و المؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمشاريع و تطبيق خطط التمويل و متابعة إنجاز المشاريع و استغلالها.
- ترم اتفاقيات مع كل هيئة أو مقاول أو مؤسسة إدارية، يتمثل هدفها في أن تطلب لحساب الوكالة إنجاز برامج التكوين و التشغيل، و برامج التشغيل الأولى لدى المستخدمين العموميين أو الخواص.
- 3- الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC): يتكفل الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بجهاز الدعم لإنشاء و توسيع النشاطات المخصصة للشباب العاطل عن العمل و البالغ من العمر 30-50 سنة، و الذين فقدوا وظائفهم لأسباب اقتصادية لشهر واحد.
- الحد الأقصى للمشروع لا يتجاوز 10 مليون دينار، و يقدم لأصحاب المشاريع.
- 4- صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (FGAR): هي مؤسسة عمومية تهدف إلى تسهيل حصول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على التمويل البنكي أثناء انطلاق مشاريع خلق أو توسيع النشاط من خلال توفير ضمانات للبنوك، من أجل إكمال الترتيبات المالية المتعلقة بالمشاريع.

1- مديرية الصناعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترقية الاستثمار.

ضمان هذا الصندوق يأتي لكامل الضمانات الفعلية التي يطلبها البنك لزيائته لتحريك القروض الممنوحة،

بملاً هذا الضمان نقص الضمانات العقارية و التعهد على المعدات لصالح البنك و في بعض الحالات يعوضه.<sup>1</sup>

5- يعد برنامج "ميديا 1": جاء هذا البرنامج في إطار الشراكة الأوروجزائرية التي دخلت حيز التنفيذ في الفاتح من سبتمبر

2005 اسم برنامج أورو-تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية Euro-Développement PME، يهدف

هذا البرنامج إلى تأهيل وتحسين تنافسية قطاع المؤسسات ص و م الخاص، ليساهم بجزء كبير ومهم في النمو الاقتصادي

والاجتماعي، وذلك من خلال:

- تطوير قدرات المؤسسات ص و م للسماح لها بالتكيف مع مستلزمات اقتصاد السوق.

- تطوير طرق الحصول على المعلومة المهنية لرؤساء المؤسسات والمتعاملين الاقتصاديين في القطاع العام والخاص.

- المساهمة في الإشباع الجيد للاحتياجات المالية لـ PME.

- تطوير المحيط المقاولاتي بواسطة المنشآت والمنظمات المتعلقة مباشرة بقطاع PME.<sup>2</sup>

6- برنامج "ميديا 2": وهو برنامج ضمن الشراكة الأورومتوسطية ويهدف إلى تأهيل وتحسين تنافسية قطاع المؤسسات

الصغيرة والمتوسطة وتطوير قدراتها للسماح لها بالتكيف مع مستلزمات اقتصاد السوق، كما يعمل هذا البرنامج على

المساهمة في الإشباع الجيد للاحتياجات المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

بإضافة إلى هيئات داعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ساهمت هي الأخيرة وفي زيادة تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أهمها:

1- الوكالة الوطنية لتأهيل المؤسسات ص و م (ANDPME): وهو يسعى لتأهيل المؤسسات الصناعية التي تشتغل

أكثر من 20 عامل والذي تشرف عليه وزارة الصناعة وذلك لتحسين كفاءتها ونهية محيطها بتكليف جميع مكوناته من

أنشطة مالية ومصرفية وإدارية.

1- مديرية الصناعة و المؤسسات و الصغيرة و المتوسطة و ترقية الاستثمار،

2- سليم، غدير أحمد، "تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر دراسة تقييمية لبرنامج ميديا"، جامعة ورقلة، الجزائر، مجلة الباحث، العدد 09، 2011، ص

- 2- صندوق البحث العلمي والتطوير التكنولوجي: يعتبر من أهم التحديات لترقية تنافسيته وإدراجها ضمن حركة التطور والتكيف التكنولوجي العالمي.
- 3- صندوق ترقية الصادرات: استحدث الصندوق الوطني لترقية الصادرات بموجب قانون المالية لسنة 1996، ويقوم هذا الصندوق بمساعدة المؤسسات الراغبة في المشاركة في المعارض الدولية وترقية منتجاتها التعريف بها والترويج لها على مستوى الأسواق الخارجية، وتوفر الدولة عبر الصندوق الخاص بترقية الصادرات، مساعدات تقدم لكل مؤسسة وطنية منتجة للخدمات والسلع ولكل تاجر مسجل على مستوى السجل الوطني للتجارة، والذين ينشطون ضمن التصدير، تحدد نسبة المساعدة والدعم من طرف وزارة التجارة وفقا لنسب محددة سلقا حسب الموارد المتوفرة،
- 4- صندوق تطوير منطقة الجنوب: وهو عبارة عن برنامج يقدم الدعم لأصحاب مشاريع في مناطق النائية بالجنوب سواء كانت هذه المشاريع فلاحية أو غير ذلك بغية إحداث تنمية محلية.<sup>1</sup>
- أنجزت الحكومة أيضا هياكل دعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المستوى المحلي والمتمثلة في المشاتل ومراكز التسهيل حيث أن العدد المستلم هو 11 مشتلة و 17 مركزا للتأهيل، ومن النتائج الأولية لهذا إنجاز في سنة 2011 مايلي:

1- بالنسبة للمشاتل:

- عدد المشاريع المحتضنة: 33،
- عدد المؤسسات المنشأة: 21

2- بالنسبة لمراكز التسهيل:

- عدد حاملي المشاريع المرافقين: 1200.
- عدد مخططات الأعمال المنجزة: 170.
- عدد المؤسسات المنشأة: 240.<sup>2</sup>

1- وفاء، دويس، نفس المرجع، ص 25،

2- وفاء، دويس، نفس المرجع، ص 36.

يعد استحداث أساليب جديدة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واحد من أهم العوامل التي ساهمت في زيادة إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فيعتبر التمويل عن طريق رأس المال المخاطر من أهم مصادر التمويل الجديدة و يهدف أساسا إلى توفير العطاء التمويلي الكافي للمؤسسات الناشئة المبتكرة عالية المخاطر والتي تتوفر على إمكانية وعوائد مرتفعة.

### الفرع الثالث: تفسير وتيرة إنشاء مناصب الشغل عن طريق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بتوفير مناصب شغل رغم صغر حجمها لأنها تعتمد على استخدام تقنيات بسيطة عن طريق تكييف عنصر العمل ويعتبر العنصر البشري من أهم عوامل الإنتاج، كما أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تستوعب عددا من العمال الذي لا تتوفر فيهم شروط العمال في المؤسسات الكبرى لأنها لا تعتمد أو لا تحتاج إلى العمالة الماهرة والمدربة تدريباً عالياً وهذا ما يجعلها قادرة على استيعاب أعداد من العمالة الوافدة حديثاً إلى سوق العمل، كما أنها تستطيع أن تتأقلم مع المتغيرات الاقتصادية الطارئة مما يضمن للعمالة الاستقرار في مناصبهم وذلك على عكس ما هو عليه في المؤسسات الكبيرة التي تتأثر بسرعة بالمتغيرات المحيطة مما يجعلها تلجأ لتسريح العمالة كما أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساهم في توفير مناصب الشغل وذلك من خلال مساهم المرأة في الأنشطة الاقتصادية عن طريق مزاولتها للأنشطة سواء في مجال الصناعات أو الحرف التقليدية.<sup>1</sup>

ويعد قطاع النقل والبناء والأشغال العمومية من بين القطاعات التي يتركز فيه نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث أن هذين القطاعين يستوعبان أكبر قدر من العمالة مقارنة بالقطاعات الأخرى، وذلك لسهولة إنشاء الأنشطة الخاصة بالنقل والأشغال وذلك من ناحية سهولة المكسب أولاً وسهولة الإجراءات الإدارية ثانياً حيث يتفاد الإجراءات الخاصة بموقع مؤسسات أي ملكية الأراضي.

وفي إطار توفير مناصب شغل من خلال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بذلت الحكومة عدة مجهودات تتمثل في سلسلة مخططات تستهدف توفير وظائف للعاطلين عن العمل خريجي الجامعات وذلك عن طريق عملية حوصصة مؤسسات القطاع العام وبالمقابل فقد شجعت الحكومة الشغل الذاتي وتطوير الحرف وإنشاء مؤسسات جديدة بالإضافة إلى إجراءات عملية من

<sup>1</sup> - دويس، وفاء، "دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تخفيض مستوى البطالة في الدول النامية"، رسالة ماجستير، غير منشور، ورقلة: جامعة قاصدي مرباح، 2012-2013، ص 41.

خلال الأمر رقم 09- 01 المؤرخ في 22 جويلية 2009 ومتضمن قانون المالية التكميلي لنفس السنة والتي تهدف إلى دعم إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وحفاظا عليها وتشجيعها على زيادة التوظيف من خلال ما يلي:

- تمديد فترة الاستفادة من إعانة الصندوق الوطني لتدعيم تشغيل الشباب لمدة سنتين عندما يتعهد المستثمرون بتوظيف خمسة عمال على الأقل لمدة غير محددة.
- الاستفادة من الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة وكذا تخفيض نسبة الحقوق الجمركية فيما يخص تجهيزات المستوردة التي هي ضمن إنجاز الاستثمار لكل مقاول يتعهد عند انطلاق النشاط بإنشاء أكثر من مائة منصب شغل لمدة خمسة سنوات.
- تخفيض الضغط الجبائي على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لاسيما التقليص من الضريبة على أرباح الشركات التي انتقلت من 25 إلى 19% لفائدة قطاع إنتاج سلع البناء والأشغال العمومية والسياحة.
- الإعفاء من الضريبة على الدخل لمدة 5 سنوات لفائدة المقاولين المؤهلين بمساعدة الصندوق الوطني لدعم القروض المصغرة، يعتبر التطور في مناصب الشغل في الجزائر موجودا إلا أنه غير كاف وأحيانا لا يتحقق مستوى الدخل المطلوب وذلك لوجود عوائق يتمثل أهمها في ضعف قدرة ورغبة الشباب العاطلين عن العمل على المبادرة وإنشاء المشروعات حيث يفتقر معظم الشباب العاطلين عن العمل إلى العديد من المهارات الضرورية لنجاح مشروعات الأعمال من أهمها الفطنة في الأعمال والحس الاستثماري وروح المبادرة الفردية والمهارات الأساسية نحو الأسواق، ومن جانب آخر تعمل العديد من العوامل الاجتماعية والثقافية على إضعاف روح المبادرة والرغبة في التشغيل الذاتي ومن بينها التوجه التقليدي للعمل في الوظائف الحكومية بسبب ما تتميز به من منافع وظيفية تفوق تلك المتوفرة في قطاعات أخرى.<sup>1</sup>

1- وفاء، دويس، نفس المرجع، ص 42.

### الخلاصة:

بدلت الجزائر جهود للنهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال انتهاج إجراءات تساهم في توفير المناخ الملائم و البيئة المناسبة لمزاولة هذا القطاع و استمراره، حيث أن مجمل هذه الإجراءات تهدف إلى تزايد وتيرة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ذلك لضمان الدور الذي تؤديه في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية خاصة في جانب توفير أو استحداث مناصب شغل و تقليل معدلات البطالة، و نجد أيضا عدة إجراءات و برامج تساهم في زيادة إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و خلق مناصب شغل و هي عن طريق إنشاء مراكز التسهيل و حاضنات الأعمال و الهياكل و صناديق دعم تشغيل الشباب.

الختامة

إن مواجهة ظاهرة البطالة التي تعتبر مشكلة اقتصادية بالنسبة للدول و حتى المتقدمة منها ، حيث أصبحت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من أهم الدعائم التي تركز عليها الحكومات ، لقدردنا على تقليص معدلات البطالة المرتفعة من خلال خلق مناصب شغل ، و لديها فعالية و دور أساسي في تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ، لما لها من مميزات كالمرونة و القدرة على الإبداع و الابتكار و هذه الخصائص تجعل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أكثر فعالية في بيئتها .

و نجد أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أدوار عدة خاصة في خلق مناصب العمل و هو موضوع بحثنا و المتمثل في السؤال التالي:

## – ما مدى المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التخفيف من حدة البطالة في الجزائر ؟

و للإجابة على الإشكالية تناولنا هذه الدراسة من خلال الشق الأول نظري و الشق الثاني دراسة إحصائية ، لنستخلص في الأخير النتائج و الاقتراحات التالية:

### 1- النتائج:

- تعد الجزائر من بين الدول التي تعاني إلى حد يومنا هذا من ظاهرة البطالة ، حيث لها عدة أسباب معينة أدت إلى تفاقم هذه الظاهرة .
- أولت الجزائر اهتماما كبيرا بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، تجسد هذا الاهتمام في انتهاج العديد من البرامج و الإجراءات الموجهة لتقديم الدعم لهذه المؤسسات .
- شهدت الجزائر انخفاض محسوس و تدريجي في معدلات البطالة ابتداء من سنة 2008 نتيجة لانتهاج جملة من برامج الدعم .
- اعتماد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من طرف الحكومة الجزائرية كان نتيجة لقدرة هذا النوع من المؤسسات على تحقيق تقدم اجتماعي و رفع مستوى المعيشة و توفير مناصب شغل .

### اختبار فرضيات البحث:

- من بين أهم أسباب انخفاض معدل البطالة في الجزائر كان نتيجة لنجاح البرامج و الإجراءات. و هذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.
- خاصية التأقلم و الإبداع و المرونة لدى المؤسسات الصغيرة و المتوسطة جعلتها خيار مناسب لتحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية. و هذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.

- ساهمت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بناءا على الإحصائيات الوزارية الجزائرية في خلق و توفير فرص عمل و بالتالي تخفيف من البطالة. و هذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.

## 2- الاقتراحات :

- تشجيع الشباب على إنشاء مشاريع خاصة من خلال استحداث بنوك إسلامية لتمويلهم، وذلك لما لها من حلول تمكن من القضاء على مشاكل المشاريع الصغيرة من ناحية السهولة في الحصول على التمويل وخلق مزيد من المشاريع وفرص العمل.

- توفير الدعم والتدريب لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف مراحل نشاط المؤسسة يضمن نجاحها واستمرارها.

- ترسيخ ثقافة العمل الحر لدى الشباب بتشجيعهم على إنشاء مشاريع خاصة متمثلة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق تقديم الدعم المالي والتسهيلات الإدارية التي من شأنها أن تعمل على تحقيق نجاح واستمرار المؤسسة والتي بدورها تحقق التنمية وتستحدث مناصب الشغل.

- وضع آليات متابعة نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والسهر على نجاحها وديمومتها للحفاظ على مناصب الشغل المستحدثة.

- تشجيع الشباب على إنشاء مشاريع خاصة من خلال استحداث بنوك إسلامية لتمويلهم، وذلك لما لها من حلول تمكن من القضاء على مشاكل المشاريع الصغيرة من ناحية السهولة في الحصول على التمويل وخلق مزيد من المشاريع وفرص العمل.

## آفاق الدراسة :

على ضوء النتائج المتوصل إليها من خلال هذا البحث يمكن أن نطرح إشكاليات جديدة تعد مناسبة وملائمة لموضوع بحث جديد تتمثل فيما يلي:

- دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية.

- تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالبنوك الإسلامية.

- دعم و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

# قائمة المراجع

## 1- الكتب:

- 1 - الأشوح، زينب صالح ، الاطراد و البيعة و مداواة البطالة، دار غريب للطباعة و النشر و التوزيع ،القاهرة، مصر، 2003.
- 2 - الزواوي، خالد، البطالة في الوطن العربي المشكلة و الحل، مجموعة النيل العربية، القاهرة : مصر، 2004.
- 3 - دادي عدون، ناصر، البطالة و إشكالية التشغيل ضمن التعديل الهيكلي للاقتصاد، عبد الرحمان العايب، ديوان المطبوعات الجامعية : الجزائر، 2010.
- 4 - زكي، رمزي، الاقتصاد السياسي للبطالة، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب، 1997.
- 5 - عجوة، عبد الفتاح عاطف، البطالة في العالم العربي و علاقتها بالجريمة، المركز العربي للدراسات و التدريب، الرياض، 1406 هـ، 1985.

## 2- المذكرات:

- 1- أتشي، شعيب، "واقع وآفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في ظل الشراكة الأوروبية الجزائرية"، الجزائر، جامعة الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم تجارية و علوم التسيير، قسم علوم التسيير، 2008/2007.
- 2 - دويس، وفاء، دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تخفيض مستوى البطالة في الدول النامية، رسالة ماستر، ورقلة : جامعة قاصدي مرباح، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم تجارية و علوم التسيير، قسم علوم التسيير، 2013-2012.
- 3 - ذبيح، محمد دمان، الآليات الشرعية لعلاج مشكلة البطالة، رسالة ماجستير، باتنة : جامعة العقيد الحاج لخضر، كلية العلوم الاجتماعية و العلوم الاسلامية، قسم الشريعة فرع اقتصاد اسلامي، 2008-2007.
- 4- رابح، حميدة، استراتيجيات و تجارب ترفيه دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم النمو و تحقيق التنمية المستدامة، رسالة ماجستير، سطيف، جامعة فرحات عباس، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم تجارية و علوم التسيير، مدرسة الدكتوراه: ادارة الاعمال والتنمية المستدامة، 2011.
- 5 - عقون، سليم، قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة، رسالة ماجستير، سطيف : جامعة فرحات عباس، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم تجارية و علوم التسيير، قسم علوم التسيير، 2010-2009.

6 - غطاس، زين العابدين، دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الحد من البطالة، رسالة ماجستير، ورقة : جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم تجارية و علوم التسيير، قسم علوم التسيير، 2011/2010.

7 - قنيدرة، سمية، دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة، رسالة ماجستير، قسنطينة : جامعة منتوري، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم تجارية و علوم التسيير، قسم علوم التسيير، 2009-2010.

8- مرزوقي نوال، معوقات حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية على شهادة الأيزو 9000 و 14000، رسالة ماجستير، جامعة سطيف، فرحات عباس، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم تجارية و علوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، 2010/2009.

9- مشري، محمد الناصر، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة، رسالة ماجستير، سطيف، فرحات عباس، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم تجارية و علوم التسيير، مدرسة الدكتوراه: ادارة الاعمال والتنمية المستدامة، 2011/2008.

### 3- الملتقيات و المجالات:

1 - أحمد خليلي، هاشمي بريقل، واقع البطالة و آثارها على الفرد و المجتمع، مداخلة بعنوان المؤسسات ص و م كالية للقضاء على البطالة في الجزائر، ملتقى دولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة، جامعة مسيلة، الجزائر، 15-16 نوفمبر 2011.

2- سليم،ة غدير أحمد، تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر دراسة تقييمية لبرنامج ميدا، جامعة ورقلة، الجزائر، مجلة الباحث ، العدد 09، 2011.

3 - براهيمى حياة، جميعع نبيلة، مداخلة بعنوان مساهمة المؤسسات ص و م في تخفيف معدلات البطالة بالجزائر، ملتقى دولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على بطالة و تحقيق التنمية المستدامة، جامعة مسيلة، ص: 08.

4- بولقواس، ابتسام، مداخلة بعنوان آليات مكافحة البطالة، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نموذجاً، باتنة، جامعة الحاج لخضر.

5- حايف سي حايف شيراز، بركان دليلة، ملتقى دولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة، جامعة مسيلة، 2011.

6 - عبد العزيز بن محمد أحمد بن حسين، البطالة و دورها في إحداث الجريمة، السعودية : جامعة الملك سعود، نشر بمجلة عرين الأمن، 1428 هـ / 2013.

---

7 - عبد العزيز بن محمد أحمد بن حسين، البطالة و دورها في إحداث الجريمة، السعودية : جامعة الملك سعود، نشر بمجلة عرين الأمن، 1428 هـ /  
2013.

8 - زيني فريدة، شيشة نزال، مداخلة بعنوان : الآثار الاقتصادية للبطالة، عين الدفلى : المركز الجامعي خميس مليانة.

9 - عبد الرزاق حميدي، عبد القادر عوينات، الملتقى الدولي الموسوم بإستراتيجية الحكومة في القضاء على بطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة محمد  
بوضياف، مسيلة.

10 - منظمة العمل العربية، ورق عمل حول دور المنشآت الصغيرة و المتوسطة في تخفيف أزمة البطالة، بيروت : المنتدى العربي للتشغيل، 19-  
2009/10/21.

الفهرس

الصفحة	العنوان	الرقم
I	الإهداء.	01
II	شكر و تقدير.	02
III	قائمة المحتويات.	03
IV	قائمة الجداول.	04
V	قائمة الأشكال.	05
VI	الملخص.	06
أ	المقدمة.	07
05	الفصل الأول: مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تخفيض البطالة.	08
06	تمهيد.	09
07	المبحث الأول: مفاهيم عامة حول البطالة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.	10
07	المطلب الأول: ماهية البطالة.	11
07	الفرع الأول: تعريف البطالة و أنواعها.	12
09	الفرع الثاني: أسباب البطالة و آثارها.	13
12	المطلب الثاني: ماهية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.	14
12	الفرع الأول: تعريف و خصائص المؤسسة الصغيرة و المتوسطة.	15
13	الفرع الثالث: أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.	16
15	المبحث الثاني: الدراسات السابقة.	17
15	المطلب الأول: الدراسات السابقة ضمن الرسائل الجامعية.	18
15	الفرع الأول: دراسة ماجستير.	19
16	الفرع الثاني: دراسة ماستر.	20
17	المطلب الثاني: الدراسات السابقة ضمن الملتقيات العلمية.	21
17	الفرع الأول: الملتقى الأول.	22
18	الفرع الثاني: الملتقى الثاني.	23

19	خلاصة.	24
20	الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية.	25
21	تمهيد.	26
22	المبحث الأول: الطريقة و الأدوات المستخدمة.	27
22	المطلب الأول: منهجية الدراسة.	28
23	المطلب الثاني: دراسة إحصائية.	29
23	الفرع الأول: معدل البطالة في الجزائر.	30
24	الفرع الثاني: تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.	31
25	الفرع الثالث: توفير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لمناصب الشغل في الجزائر.	32
28	المبحث الثاني: دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في خلق مناصب الشغل في الجزائر.	33
28	المطلب الأول: نتائج الدراسة.	34
31	المطلب الثاني: مناقشة نتائج الدراسة.	35
31	الفرع الأول: تفسير وتيرة معدل البطالة في الجزائر.	36
32	الفرع الثاني: تفسير وتيرة الإنشاء للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.	37
37	الفرع الثالث: تفسير وتيرة إنشاء مناصب الشغل عن طريق المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر:	38
39	الخلاصة.	39
40	الخاتمة.	40
43	قائمة المراجع.	41
47	الفهرس.	42